دور التراث الثقافي غير المادي في تعزيز التنمية المستدامة

إعداد: د/ وسيلة شابو

أستاذة محاضرة

كلية الحقوق– جامعة البليدة 2

ملخص

يشمل التراث الثقافي غير المادي مجمل الممارسات والتصورات والتعابير والمعارف التي تملكها المجتمعات المحلية منذ القديم وتعاقبت عليها الأجيال. وبالنظر إلى قيمته الاقتصادية وإمكانية الأخذ به للمساهمة في تنويع مصادر الدخل القومي وحل المشكلات الاقتصادية على غرار البطالة فقد تم توظيف مكوناته المختلفة في الصناعة الثقافية بغرض إنتاج سلع تتميز بقيمة رمزية ومادية لما تحمله من مضمون ثقافي، وتطورت هذه الفكرة مع ظهور الاقتصاد الإبداعي. وقد عوّلت الدول كثيرا على المضامين التي يحملها التراث الثقافي غير المادي في تعزيز التنمية المستدامة والارتقاء بها من خلال استخدامه في تطوير السياحة الثقافية وقطاع الصيدلة، كما استخدم في النهوض بالزراعة المستدامة والصيد الرشيد كقطاعات تحقق عائدا اقتصاديا للمجموعة الوطنية.

Résumé

On entend par patrimoine culturel immatériel les pratiques, représentations, expressions et connaissances que les communautés locales possèdent et transmettent de génération en génération. Compte tenu de sa valeur économique, il fut introduit dans l'industrie culturelle afin de produire des biens dont l'essentiel de la valeur tient de son aspect symbolique lié à son contenu culturel. Cette notion s'est développée avec l'avènement de l'économie créative. Ainsi donc, les Etats commencent à s'appuyer sur ce patrimoine pour valoriser le tourisme culturel. Il en est de même pour d'autres domaines comme le secteur pharmaceutique, l'agriculture durable et la pêche responsable.

مقدمة

يوصف التراث الثقافي غير المادي بأنه بوتقة للتنوع الثقافي الذي يختزن كما هائلا من المعارف، والممارسات، والطقوس، والعادات المختلفة الحاملة لهويات الشعوب التي تراكمت عبر التاريخ وتعاقبت عليها الأجيال مع المحافظة على المضامين الثقافية التي تحملها وعلى أوجه الإبداع التي عبر عنها الأفراد والمجتمعات منذ القدم. فهي نتاج حضاري لتفاعل البشر مع البيئة المحيطة بهم، ولأن هذا التفاعل يعكس وجود تأثير متبادل فالأمر يتعلق بنشاط حركي لا يعرف الثبات، وبالنتيجة سيساهم لا محالة في إكساب المجتمعات القدرة على التطور الذاتي.

ومن هذا المنطلق، لا يمكن التشكيك في وجود علاقة متلازمة بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة ذلك أن حركية المجتمع تتطلب إيجاد نظم وآليات لإشباع حاجات المجتمع المتزايدة مع ترشيد استغلال الموارد المتاحة لتمكين الأجيال القادمة من الحصول على متطلبات بقائها.

والواقع أنه تم التسليم بأهمية الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة في عديد المؤتمرات الدولية، على غرار مؤتمر ستوكهولم لعام 1972 بشأن البيئة البشرية ومؤتمر هانغزو(الصين) لعام 2013 بشأن الثقافة والتنمية، لما فيها من مقومات الإبداع ولما تنطوي عليه من معارف تستجيب لمتطلبات الاستدامة البيئية كونها تخلو، في غالبيتها، من مصادر التلوث. وعليه يثير موضوع الدراسة الإشكالية التالية: كيف ساهم التراث الثقافي غير المادي في تحقيق التنمية المستدامة؟

المبحث الأول:

العلاقة المتلازمة بين الثقافة والتنمية المستدامة

تعبر الثقافة عن مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية، التي يتصف بها المجتمع، وتشمل إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة وأساليب العيش معا ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات.[1] ويعد التراث الثقافي غير المادي جزءًا لا يتجزأ من هذا المفهوم. وبحكم المخزون المعرفي الذي يحتوي عليه فقد أدخل في صميم استراتيجية التنمية المستدامة كونه يتضمن أساليب عمل غير ملوثة ظهرت في فترة ما

[1]– راجع ديباجة إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي لعام 2001.

قبل العصر الصناعي وتراعي قدرات البيئة على التجدد مما يستوجب تحديد المفاهيم الملازمة للموضوع والتركيز على الصناعة الثقافية وكيفية الانتقال إلى الاقتصاد الإبداعي.

المطلب الأول:

تحديد المفاهيم

من الأهمية بمكان التدقيق في المصطلحات الأساسية التي تقوم عليها هذه الدراسة لكي يتسنى إدراك المفاهيم التي تنطوي عليها واستخداماتها، والروابط القائمة بينها، ويتعلق الأمر بمفهومي التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة.

الفرع الأول: مفهوم التراث الثقافي غير المادي

تنص الفقرة الأولى من المادة 02 من الاتفاقية المتعلقة بصون التراث الثقافي غير المادي التي اعتمدتها منظمة اليونسكو بتاريخ 2003.10,17 على أن المقصود بعبارة التراث الثقافي غير المادي :" ... الممارسات، والتصورات، وأشكال التعبير، والمعارف والمهارات– وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية– التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد، جزءا من تراثهم الثقافي، وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلا عن جيل تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بالهوية والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية..".

وعليه، يتجلى التراث الثقافي غير المادي في مجالات متعددة من بينها التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن هذا التراث، والفنون والتقاليد وأداء العروض، والممارسات الاجتماعية، والطقوس والاحتفالات، والمعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون، والمهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية.[1]

[1]– راجع المادة 02 الفقرة 03 من الاتفاقية المتعلقة بصون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي دخلت العلوم الاقتصادية والقانونية على وجه التحديد. وقد استخدم لأول مرة في التقرير الموسوم " مستقبلنا المشترك"، والذي أعدته اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في عام 1987، والمعروفة بلجنة برونتلاند Bruntland نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج التي أوكلت لها الجمعية العامة للأمم المتحدة مهمة رئاسة هذه اللجنة. فقد عرّفت التنمية المستدامة على أنها :" التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتها." [1]

كما عرفتها منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة بأنها :" إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تحقق استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، وهي تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية، ولا تضر بالبيئة. وتتسم بأنها ملائمة، من الناحية الفنية، ومناسبة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية."[2]

وعليه، يشير مصطلح التنمية المستدامة إلى تطوير الأرض والمدن المجتمعات بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وتتطلب تحسين ظروف معيشة الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية، وتهدف إلى اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة مما يساهم في الحفاظ على النظام الإيكولوجي ويحقق العائد الاقتصادي.[3]

[1] - Antoine Rudel, Le développement durable, ed ESPA, paris, 1999, p5.
[2] - Doria Chartier, De l'environnement aux questions économiques, ed Cran, Bruxelles, 2001, p 21.
[3] - https://ar.wikipedia.org/wiki/تنمية-مستدامة.

وبهذا المعنى، فإن جوهر التنمية المستدامة يكمن في التوازن بين الحق في التنمية والتزام كل جيل بعدم التضحية برفاهية الأجيال المقبلة من خلال تأمين مصالحها، والعدالة في توزيع الموارد الطبيعية والمزايا التي توفرها البيئة والانتفاع بها، وترشيد الاستهلاك وتجنب استنزاف الموارد غير المتجددة.[1]

المطلب الثاني:

من الصناعة الثقافية إلى الاقتصاد الإبداعي

لا شك أن الاقتصاد يعبر عن مجال ديناميكي يستقطب كافة الفرص المتاحة في المجتمع لخلق الثروة الوطنية والرفع من مستوى الدخل القومي. ولهذا الغرض، طرحت فكرة الصناعة الثقافية والاقتصاد الإبداعي كروافد جديدة لتشكيل قيمة مضافة إلى التراث الثقافي غير المادي كما سيتبين.

الفرع الأول: الصناعة الثقافية

يقصد بالصناعة الثقافية الصناعة التي تنتج وتوزع السلع والخدمات الثقافية، وتشمل هذه الأخيرة مجمل الأنشطة التي يتبيّن لدى النظر في صفتها وأوجه تعاملها وغايتها أنها تجسد أو تنقل أشكال التعبير الثقافي بصرف النظر عن قيمتها التجارية. وتنشأ هذه الأخيرة عن إبداع الأفراد والجماعات والمجتمعات الحاملة لمضمون ثقافي، أي أنها تحمل المعاني الرمزية والأبعاد الفنية والقيم الثقافية المستمدة من الهويات الثقافية أو المعبرة عنها.[2]

ومما لا شك فيه أن الاستغلال الأمثل للتراث الثقافي غير المادي في عملية إنتاج السلع والخدمات من خلال بنى أساسية ثقافية سيحقق فوائد اقتصادية إذ بالإمكان أن تولد الصناعة الثقافية عمالة، ودخلا

---

[1]– وردت الإشارة إلى هذا الالتزام في عدد من الوثائق الدولية أهمها المبدأ الأول من إعلان ستوكهولم لعام 1972 بشأن البيئة البشرية الذي نص على أن :" للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة في ظروف عيش مناسبة...، وتقع عليه مسؤولية رسمية تتمثل في حماية البيئة والنهوض بها من أجل الجيل الحاضر والأجيال المقبلة." وتكرر التأكيد على ذات الالتزام في المادة 30 من الإعلان الخاص بحقوق الدول وواجباتها الاقتصادية لعام 1974. للاستزادة انظر:
Harold Hofman, Basic documents of international environment law, GAT limited, London, 1992, p106.

[2]– راجع المادة 04 الفقرات من 03 إلى 06 من الاتفاقية المتعلقة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005.

للقطاع الخاص، والمنظمات غير الربحية، والفنانين، والجماعات المعنية، وتساهم في الحد من الفقر. وينظر إلى الصناعات الثقافية المتصلة بالكتب، والمسرح، والسينما، والتصوير، والرقص، والموسيقى، وصناعة الأزياء، والحرف التقليدية وغيرها على أنها عوامل محفزة للتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، أكدت المادة 02 الفقرة 05 من الاتفاقية المتعلقة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي التي اعتمدت بتاريخ 2005.10.20 على مبدأ تكامل الجوانب الاقتصادية والثقافية للتنمية بنصها :" لما كانت الثقافة أحد المحركات الرئيسية للتنمية فإن الجوانب الثقافية للتنمية لا تقل أهمية عن جوانبها الاقتصادية، وللأفراد والشعوب حق أساسي في المشاركة فيها والتمتع بها." وأضافت الفقرة 06 بأنه :" يشكل التنوع الثقافي ثروة نفيسة للأفراد والمجتمعات، وتعد حماية التنوع الثقافي وتعزيزه والحفاظ عليه شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة."

وعليه، يتم تعزيز الصناعة الثقافية لدى الدول النامية تحديدا من خلال الجهود التالية :[1]

- بناء وتعزيز القدرات الإنتاجية والتوزيعية في مجال الثقافة.
- تيسير وصول أنشطتها وسلعها وخدماتها الثقافية على نطاق واسع إلى السوق العالمية.
- إتاحة نشوء أسواق ثقافية محلية وإقليمية تملك مقومات البقاء.
- دعم النشاط الإبداعي وتسهيل تنقل الفنانين وتشجيع التبادل الثقافي في مجال الموسيقى والسينما.
- بناء القدرات من خلال تبادل المعلومات والخبرات والدراسات وتدريب الموارد البشرية.
- الترويج لأشكال التعبير الثقافي وتوزيعها وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم الدعم المالي المحفز ودعم الإبداع ومنح القروض لأصحاب المشاريع.

الفرع الثاني: الاقتصاد الإبداعي

[1]- راجع المادة 14 من الاتفاقية المتعلقة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005.

يقصد بالاقتصاد الإبداعي[1] ذلك النشاط الاقتصادي الذي يضم المنتجات السمعية البصرية، والتصاميم الغرافيكية، والفنون المسرحية، والنشر. وعليه، يتعلق الأمر بنشاط يحقق عائدا ماديا ويخلق الثروة نتيجة تلاقي الثقافة والتجارة والتكنولوجيا، وهو قطاع متحول فيما يتعلق بإنتاج المداخيل وفرص العمل ورفع مستوى الصادرات. وقد ازداد إنتاج السلع والخدمات الإبداعية بمعدل 14٪ سنويا خلال الفترة الأخيرة، وبلغ التبادل التجاري للسلع والخدمات الإبداعية 624 مليار دولار في عام 2011، وفي نفس الفترة وصل معدل النمو السنوي لصادرات المنتجات الإبداعية للدول النامية إلى 12.1٪. [2]

وتشير النتائج المتعلقة بالبلدان التي اعتمدت على الاقتصاد الإبداعي في التنمية المحلية إلى أنها استفادت من الموارد التي يوفرها صندوق الإنجازات للأهداف الإنمائية للألفية المقبلة، ففي بيرو أدى برنامج تنموي مشترك غلى تدريب الحرفيين المحليين على إنتاج مشروب محلي بطريقة أكثر فاعلية مما زاد في الإنتاج وساعد على تشغيل النساء اللواتي عادةً ما يكنّ مهمّشات في المجتمعات المحلية. وفي الأرجنتين، يوظف الاقتصاد الابتكاري أكثر من 300 ألف شخص يمثلون 3.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد كانت القيمة التجارية للصناعة الموسيقية في الدول الغربية تمثل ما يزيد عن 54 مليون دولار في عام 2009، ومنذ ذلك التاريخ بدأت بالارتفاع المستمر. وفي مصر، تم تصميم مشروع "نجادة"

---

[1]– إذا كان مصطلح الصناعة الثقافية قد ظهر في ثمانينيات القرن الماضي فإن مصطلح الصناعة الإبداعية ظهر لأول مرة في أستراليا في عام 1994 حينما ورد تقرير عنوانه: "الأمة المبدعة – السياسات الثقافية للكومنولث"، ثم أخذ بعدا عالميا عندما أشارت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 2/55 والذي يؤكد على أهمية الثقافة في التنمية.كما توسع المصطلح أكثر عندما أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا بشأن الاقتصاد الإبداعي.

لتفاصيل أكثر انظر: علي محمد عثمان العراقي، ثنائية التراث الثقافي والاقتصاد الإبداعي، مراجعة نقدية لمفهوم الصناعات الإبداعية، مجلة أدوماتو، العدد 32، يوليو 2015، ص 84.

[2]– انظر: تقرير الأمم المتحدة حول الاقتصاد الإبداعي، مجلة القافلة، العدد 2، المجلد 63، مارس– ابريل 2014، (الناشر شركة الزيت العربية السعودية– أرامكو– الظهران)، ص 83.

لصناعة المنتجات المعاصرة باستخدام أدوات بدائية كانت معتمدة في الريف المصري، ويعمد إلى إعادة فن الحياكة، وسرعان ما توسع وأصبح قطاعا مصدرا للسلع نحو الدول الأوروبية.[1]

إن إنتاج الحرف والمصنوعات التقليدية يختلف باختلاف الصناع وبيئتهم وأحوالهم، وفي ذلك دليل على تفرّد المنجز الإبداعي التراثي وارتباطه بصانعه. غير أن الاقتصاد الإبداعي في نظر بعض الشرّاح يسعى إلى فك الارتباط ما بين الإنسان وتراثه وتحويله إلى سلعة تنطبق عليها نظريات التحليل الاقتصادي، ويبرز هذا بوضوح عند الإشارة إلى الطبقة المبدعة لا المجتمع المحلي صاحب التراث.[2]

المبحث الثاني:

القطاعات الموظفة للتراث الثقافي غير المادي في التنمية المستدامة

لقد تم توظيف التراث الثقافي غير المادي في عديد القطاعات المنتجة بغرض تفعيل التنمية بما يوفره من موارد تضمن الرفاه العام دون تقويض حقوق الأجيال القادمة، ويعوّل على العنصر البشري في تفعيل هذا المسار تطبيقا للمبدأ 22 من إعلان ريو لعام 1992 بشأن التنمية المستدامة الذي ينص على أن :" للسكان ومجتمعاتهم والمجتمعات المحلية والأصلية دور حيوي في إدارة وتنمية البيئة بسبب ما لديهم من معارف وممارسات تقليدية. وينبغي أن تعترف الدول بهويتهم وثقافتهم ومصالحهم، وأن تدعمهم على النحو الواجب وتمكنهم من المشاركة بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة."

---

[1]– نفس المرجع، ص ص 83، 84.

[2]– يستند هذا الموقف إلى القرائن التالية:

– هناك منتجات وثيقة الصلة بالمجتمعات الصناعية، وهي إن كانت منجزا عقليا إلا انه لا يمكن مساواتها بالتراث.

– يستبطن هذا الاقتصاد فك الارتباط بين الإنسان وتراثه وهي دعائم اقتصاد السوق ويأتي متسقا مع الأفكار الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحداثة والسعي إلى تحويل كل الأشياء إلى سلع بما فيها التراث.

– يستخدم مفهوم القيمة المضافة والتي تعني دخول المنتج في مراحل متعاقبة تضمن زيادة قيمته النقدية.

– يتميز التراث الثقافي وخاصة الشفهي بأنه ملكية جماعية لكل الأجيال بما يتعارض ومفاهيم الاقتصاد الإبداعي التي تقوم على نظرية المنفعة. والتسليع يخرج التراث من دائرة مبدعيه إلى دائرة أخرى استثمارية.

– عندما يتحول الإنتاج الحرفي لصناعات ضخمة تحد من سيطرة الحرفي على هامش ربحه.

انظر في ذلك: علي محمد عثمان العراقي، مرجع سابق، ص 86.

المطلب الأول:

السياحة الثقافية وقطاع الصيدلة

تتقاسم السياحة الثقافية وقطاع الصيدلة عناصر مشتركة مع التراث الثقافي غير المادي كونها تعتمد على المعارف والممارسات التقليدية التي يزخر بها هذا التراث في إضفاء قيمة اقتصادية على المنتجات التي تسعى إلى تطويرها. لذا، يتعين بيان أوجه الاستخدام الشائعة.

الفرع الأول: السياحة الثقافية

إن الغاية من السياحة الثقافية هي إنماء القطاع السياحي وتنويع المنتج السياحي وجذب السائحين من خلال استغلال ما تنطوي عليه الثقافة المحلية من محتوى وما توفره من أشكال التعبير الفني. ولتحقيق ذلك لابد من توفر مجموعة من الأطر نوردها كما يلي:[1]

– استحداث المناسبات باستغلال ظروف وأوقات الاحتفال بها لجذب شرائح جديدة من السائحين.

– إحياء المناسك والدروب الأثرية القديمة، المحلية والدولية، كالتي كانت مكرسة لاستخدامات الحجاج والتجار، وبكل ما كان عليها من آبار وخانات وشواهد وأعلام، وبطرازها القديم وأشكالها التاريخية تعزز السياحة الثقافية مثل المسارات الدينية ، ومسارات الرحالة المشهورين كابن بطوطة، وطرق الحج، والقوافل القديمة التي سارت على طريق الحرير وغيرها.

– الوسائط الثقافية، وهي من أهم الحوافز التي تدفع إلى زيارة منطقة معينة والبقاء فيها لفترة محددة. ومن هذه الوسائط نذكر؛ الفرق المسرحية والكشفية والموسيقية، إذ تعد من أكثر المجموعات قدرة على إقامة النشاطات الثقافية المتنوعة المرتبطة بالتنشيط السياحي. ويمثل التراث الأدبي والموسيقي مادة ثقافية معبرة عن واقع البلد، ويمكن التعريف به من خلا إقامة عروض في الأماكن الأثرية والتاريخية.

[1]- https://ar.wikipedia.org/wiki/سياحة-ثقافية.

– الأندية والمراكز الثقافية، تساهم في تنشيط السياحة الثقافية، الداخلية أو الوافدة، وتستطيع أن تقدم العروض والنشاطات الفنية التي تجتذب السائح كالمحاضرات والحفلات الموسيقية.

– تلعب معارض صور المواقع السياحية دورا كبيرا في التعريف بها وخلق التفاعل مع المشاهد الذي يأخذ القرار بالسفر بناءً على القناعات التي يحملها، ومن بينها المعارض الخاصة بالحرف اليدوية، والفنون التشكيلية، ومعارض الأزياء، والمأكولات الشعبية في التعريف بالتراث الثقافي غير المادي.

– المؤتمرات والحلقات الدراسية والندوات واللقاءات العلمية المختلفة.

الفرع الثاني: قطاع الصيدلة

هناك ممارسات تقليدية كثيرة ومتنوعة وثيقة الصلة بالتنمية المستدامة كتلك المتصلة بالطب التقليدي والصيدلة التقليدية أو الطرق التقليدية للتعلم. ومن مظاهر التنوع الحيوي المحفز للتنمية المستدامة الخصائص المفيدة في الكائنات البيولوجية المأخوذة من المعرفة التقليدية لدى السكان الأصليين، فحوالي 94٪ من أكثر الأدوية المستمدة من النباتات مبيعا تحتوي على مركب واحد، على الأقل، له استخدام واضح في الدواء التقليدي وذلك بالنسبة لاستخدامه العلاجي الأولي.[1]

فالنباتات الطبية يتم تداولها تجاريا بقصد استخدامها في تصنيع الأدوية وتملك سوقا عالمية، إذ بلغت قيمة الصادرات لأكثر من عشرين دولة 609.9 مليون دولار، ويمثل هذا الرقم 80.23٪ من إجمالي الصادرات العالمية لعام 2001. وقد سعت بعض الدول إلى استغلال هذا الجانب في تنويع مصادر الدخل، حيث طورت الصين أكثر من 8000 نوع من العقاقير لتغطية الطلب الداخلي على الأدوية وتصدر الباقي إلى أكثر من ثمانين بلدا لما تتمتع به تلك المستحضرات الدوائية من سمعة.[2]

وتنظر شركات الأدوية العالمية مثل فايزر وروش لمنطقة آسيا على أنها مصدر النمو في المستقبل إذ أن سوق الأعشاب الطبية من المتوقع أن تتنامى. وقد أشارت شركة يورو مونيتور انترناشيونال

---

[1]– نفس المرجع، ص 80.

[2] - kenanaonline.com/article/users//document/falconahad176083-2006/posts/473008.hml.

للأبحاث أن التوقعات تشير إلى نمو هذه السوق إلى 3.9 مليار دولار بحلول عام 2017 بزيادة قدرها 50٪ عن العام 2016.[1]

المطلب الثاني:

الزراعة المستدامة والصيد الرشيد

تعتمد الزراعة المستدامة والصيد الرشيد على ما يوفره التراث الثقافي غير المادي من معارف لتحقيق الأمن الغذائي والمحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها من النضوب. لذا، ينبغي الكشف عن أوجه استخدام هذا التراث في القطاعات المعنية.

الفرع الأول: الزراعة المستدامة

يقصد بالزراعة المستدامة أحد أنواع الزراعة التي يتم استلهام قواعدها من الطبيعة، ويمنع فيها استخدام المواد الكيميائية المصنعة، ويستعاض عنها بطرق طبيعية في التسميد وفي مكافحة الآفات، كما يمنع فيها العزيق ويستعاض عنه بطريقة طبيعية للحد من الحشائش الضارة بالنباتات. وبالنتيجة، يتم الحصول على منتجات حيوية ذات مميزات صحية كبيرة وبمجهود أقل في العناية بالمزروعات.

وبهذا المعنى، فهي تشير إلى نشاط يراعي الاستدامة البيئية ويعتمد على الترشيد في استخدام المياه بفضل عملية التخزين العقلاني. ويستهدف القائمون على هذا النشاط الرجوع إلى الزراعة في عهد ما قبل استخدام المبيدات والأسمدة لضمان الموازنة بين الصحة البشرية وحفظ الموارد خاصة أن الطلب على المنتجات الطبيعية الصرفة قد تضاعف خلال العقد الأخير في السوق العالمية.[2]

وتشكّل المعارف والممارسات التقليدية، بما فيها الممارسات السليمة بيئيا، المتصلة بالزراعة والمهارات الحرفية التقليدية المرتبطة بها إسهامات للاستدامة البيئية. وهذه الممارسات التقليدية هي الجهود المبذولة لمنع فقدان التنوع البيولوجي، والحد من تردي التربة، وتخفيف آثار تغيّر المناخ، ولها أثر تمكيني على

[1] - www.medi1.com/article/101258-آسيا-تجد-داء-لكل-دواء.

[2] - www.permacultureegypt.com.permaculture-arabic.pdf.

الجماعات إذ تساهم في توليد الدخل وإيجاد فرص العمل والحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، توفر تلك الممارسات المهارات المهنية التقليدية بدائلا قيّمة للتقنيات الحديثة أو تكمّلها.

وفي هذا الصدد، من المفيد الاهتمام بالسلالات النباتية التي طوّرها المزارعون عبر الزمن والتي لم تستغل من الناحية التجارية . كما ينبغي الرجوع إلى المعارف التقليدية الأخرى التي تملكها المجتمعات المحلية في النهوض بالزراعة المستدامة، إذ ابتكرت المجتمعات الزراعية، عبر التاريخ، طرقا لا حصر لها في الحصول على الغذاء من خلال تطوير أنظمة زراعية تتكيف مع الأوضاع البيئية والثقافات المحلية بحيث تراعي الموارد المتاحة وحجم الإنتاج على حد سواء، وتحقق القدرة على استمرار الإنتاج والحفاظ على الموارد الطبيعية لأنها تضع حدا لفقدان العناصر الغذائية وتراعي الكتلة الحيوية ، والطاقة، واستخدام الموارد المتجددة.[1]

وفي مجال استخدام المبيدات، على سبيل المثال، تتجه الشركات في الدول الصناعية إلى تجنب تصنيع المبيدات الكيميائية، وتبحث عن الخيار البيولوجي من خلال إنتاج المبيدات الحشرية النباتية الآمنة والمستديمة التي تعتمد في تركيبتها على نبات النيم. وتكشف البحوث الحديثة عن أن مستخرجات هذا النبات يمكن أن تؤثر على حوالي 200 نوع من الحشرات التي يقاوم بعضها المبيدات الأخرى. ولقد طرح في سوق الهند عدد من المنتجات التجارية المستمدة من نبات النيم في مجالات المبيدات، وأدوات التجميل، ويلقى رواجا عالميا بالنظر إلى خصائصه الطبيعية.[2]

وعليه، فقد دخلت المعارف التقليدية في مجال التنمية المستدامة بهدف توظيفها في خلق الثروة والحد من مشكلة الأمن الغذائي وإضفاء قيمة اقتصادية عليها. ولذلك، منحت لها ضمانات قانونية للحماية بموجب بروتوكول ناغويا Nagoya لعام 2010، الملحق بالاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي

[1] - www.ankawa.com/form/index.php?topic=457299..

[2] – انظر: قاندانا شيفا، حماية حقوق الملكية الفكرية، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2005، ص 89.

لعام 1992. ويهدف البروتوكول إلى ضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها مما يعزز قدرة المجتمعات المحلية والأصلية على الاستفادة من استخدام معارفها وابتكاراتها وممارساتها وحمايتها من القرصنة الحيوية.[1]

الفرع الثاني: الصيد الرشيد

لقد كان صيد الأسماك مصدرا رئيسيا لغذاء البشر، وحرفة توفر فرص العمل والمنافع الاقتصادية للعاملين في هذا القطاع، بيد أن الأحياء المائية في حاجة إلى أن تدار بصورة سليمة لضمان تجددها ومساهمتها في زيادة المستويات الاقتصادية والاجتماعية لسكان العالم، فالكثير من الموارد السمكية لم يعد يتحمل الاستغلال المفرط للمخزون ويتم واستنزافها بسبب طرق الصيد الحديثة.[2] بيد أن الطرق التقليدية التي يحملها تراث الشعوب اعتمدت على معدات وأساليب وتقنيات جيدة وسليمة بيئيا، تجعل استغلال الأرصدة مجديا من الناحية الاقتصادية. وتتسم مصايد الصيد التقليدي بتنوع كبير وتعتبر ناقلة للمعرفة المحلية التي حافظت على النظم الإيكولوجية البحرية.[3]

---

[1]– تجدر الإشارة إلى أن المقصود بالموارد الجينية هو المواد من أصل نباتي أو حيواني أو جرثومي أو غيرها من الأصول التي تحتوي على وحدات عاملة للوراثة بحيث تستغل من طرف الشركات عبر القومية في مجال الصيدلة وغيرها من النشاطات لإضفاء قيمة اقتصادية عليها من خلال إخضاعها لتطبيقات التكنولوجيا الحيوية التي تستخدم الكائنات الحية أو مشتقاتها لصنع أو تغيير المنتجات في استخدامات معينة فيما يعرف بالهندسة الوراثية أي هندسة ومعالجة أشكال الحياة على المستوى الجيني. ولذلك، يتم حمايتها من القرصنة الحيوية، وتعني هذه الأخيرة استخدام نظم الملكية الفكرية لإضفاء المشروعية على الملكية الاستئثارية والتحكم في الموارد والمنتجات البيولوجية وطرق إنتاجها التي ظلت تستخدم في الثقافات غير الصناعية على مدار قرون. انظر: قاندانا شيفا، المرجع السابق، ص 79.

راجع أيضا المادة 02 الفقرتين 03 و09 على التوالي من الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لعام 1992.

[2]– منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، الخطوط التوجيهية الفنية لتحقيق الصيد الرشيد، منشورات الفاو، روما، 2001، ص 2.

[3]– لقد كانت مميزات الصيد التقليدي دافعا لعقد الندوة الإقليمية حول الصيد التقليدي المستدام في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود في الفترة من 27 إلى 30 نوفمبر 2013 بسان جوليان (مالطا) وغيرها من الندوات. انظر:
http :www.ssfsymposium.org/documents/ssfsymposium-ar.pdf..

وقد أرست اتفاقية مونتيجو باي لعام 1982 المتعلقة بقانون البحار حقوقا ومسؤوليات على عاتق الدول الساحلية بشأن إدارة الموارد السمكية واستخدامها داخل المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية. وبهذا، أصبحت المصايد العالمية قطاعا للصناعات الغذائية، وسعت الدول الساحلية إلى الاستفادة من فرص الاستثمار. وتبعا لذلك، حثت لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (فاو) الدول الأعضاء، خلال الدورة التاسعة عشرة (مارس1991)، على الاستعجال بالبحث عن مناهج جديدة لإدارة المصايد بغرض تحقيق الصيد الرشيد والذي وضع له إعلان كانكون (المكسيك) لعام 1992 مدونة سلوكية.[1]

والواقع انه لا تستطيع المصايد أن تساهم في التنمية المستدامة إلا عندما تتوافر الاستدامة لجميع عناصرها والتي يعتمد بعضها على البعض، ويتعلق الأمر بالنظام الإيكولوجي ، والاقتصاد، والمجتمع، والمعرف الفنية، والإدارة. لذلك، أكدت المادة 06 الفقرة 03 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لعام 1995 على أن تتخذ الدول: "... تدبير إدارية تضمن أن تكون جهود الصيد متناسبة مع الطاقة الإنتاجية للموارد السمكية... وإعادة تجديد المخزونات." ولتحقيق ذلك، أضافت الفقرة 04 :" ينبغي أن تقوم قرارات صيانة مصايد الأسماك وإدارتها على أفضل البدائل العلمية مع مراعاة المعارف التقليدية بالموارد وموائلها. "وتؤكد المادة 07 الفقرة 06 على أنه :" ينبغي لدى البت في استخدام موارد المصايد وإدارتها مراعاة الاعتراف الواجب ...بالممارسات التقليدية ومصالح السكان الأصليين."[2]

الخاتمة

يستشف من ثنايا هذه الدراسة أن الثقافة تشكل قوة دافعة للتنمية المستدامة وتمكن المجتمعات من التحكم في تطورها. ومن الواضح أن الأنشطة والسلع والخدمات المرتبطة بتوظيف مكونات التراث الثقافي

[1]– منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، الخطوط التوجيهية الفنية لتحقيق الصيد الرشيد، المرجع السابق، ص 3.

[2]– منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، ،مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، منشورات الفاو، روما، 1995، ص 4.

غير المادي تحمل قيمة مادية، اقتصادية وتجارية، وقيمة معنوية ثقافية حاملة للهويات. ويكشف هذا الموضوع عن مقدّرات الشعوب الكامنة فيها والقابلة للانتقال والتداول مما يعزز من الدخل القومي. وتبعا لذلك، يمكن إضافة الاقتراحات التالية :

– من الأهمية بمكان إدماج التراث الثقافي غير المادي في صميم السياسات الإنمائية.

– التوعية بأهمية هذا التراث في تحفيز ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

– تعبئة الإمكانات التي يوفرها هذا التراث لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض التنمية لا سيما مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي لسكان العالم الماضين في الزيادة.

– ينبغي رصد وإحصاء وإعداد قاعدة بيانات بشأن أشكال التراث الثقافي غير المادي ووضع خارطة الموارد الثقافية لاستخدامها أثناء تصميم السياسات الإنمائية.

– توجيه الاستثمارات نحو المشاريع المرتبطة بالاقتصاد المستدام.

– ضرورة التعاون الدولي للتعريف بالتجارب الناجحة بشأن تسخير التراث الثقافي غير المادي لتحقيق التنمية المستدامة والأخذ بها وتطويرها، ووضع الثقافة في صميم المناقشات الإنمائية الدولية.

– الأخذ بالمرجعية الدولية في النهوض بالتنمية المستدامة ومن ذلك نظام اليونسكو الشامل لإدارة المعارف للنافذة المواضيعية على الثقافة والتنمية التابعة لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

– ضرورة الحفاظ على مكونات ومضامين التراث الثقافي غير المادي أثناء استخدامه لكي لا تؤدي سلعنته إلى إفقاده الطابع الأصيل المعبر عن الهويات الثقافية.

البليدة في 2017.11.6

إلى السيد/ مدير

مجلة القانون الدولي والتنمية

الموضوع: طلب نشر المقال

سيدي،

يشرفني أن أتقدم أمام سيادتكم الفاضلة بهذا الطلب بغية نشر المقال الذي أعددته بعنوان " دور التراث الثقافي غير المادي في تعزيز التنمية المستدامة"، وأحيط سيادتكم علما بأنه لم يسبق نشره في أية مجلة سواء داخل الوطن أو في الخارج.

تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير.

د/ وسيلة شابو

بيان السيرة الذاتية

الاسم : وسيلة

اللقب : شابو

تاريخ ومكان الميلاد:1972.06.25 بالثنية (ولاية بومرداس)

الجنسية : جزائرية

الهاتف :06.59.30.73.88

البريد الالكتروني : chabou.w@gmail.com

الرتبة : أستاذة محاضرة– أ

الدرجة العلمية : دكتوراه في القانون العام

التخصص: القانون الدولي العام

المؤسسة المستخدمة : كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة البليدة 02

المسار المهني:

1996–1999 محامية لدى المجلس

2003– 2017 أستاذة دائمة بكلية الحقوق/جامعة البليدة – 02

الإنتاج العلمي:

البحوث الجامعية:

1– دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان(مذكّرة ماجستير، 2002، بن عكنون).

2– أبعاد الأمن الجماعي في ظل القانون الدولي المعاصر(رسالة دكتوراه،2008، بن عكنون).

الكتب :

1– الوجيز في قواعد المنازعات أمام محكمة العدل الدولية، دار هومة، الجزائر، 2011.

2– القانون الدولي للعمل، دار هومة، الجزائر، 2015.

المقالات:

1– موقف القانون الدولي من أزمة المناطق الرمادية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، عدد 2/ 2008.

2– قمع الإرهاب النووي على ضوء اتفاقية 14 سبتمبر 2005، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، عدد 2/ 2009.

3- النظام القانوني الدولي لاستعمال وسائل الإعلام، مجلة حوليات جامعة الجزائر، العدد 19، الجزء 1، ديسمبر 2010.

4- الحماية الدولية للمخطوطات، مجلة الفقه والقانون، العدد 27، يناير 2015.

5- آلية الأمم المتحدة لمكافحة العنف ضد الأطفال، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 8، مايو 2016.

المطبوعات:

1- مطبوعة بعنوان " محاضرات في فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية"، معتمدة من طرف المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة البليدة 02 بتاريخ 2016.02.08.

الملتقيات العلمية:

1- النظام القانوني الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مداخلة قدّمت خلال الملتقى الوطني بعنوان " ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية والإنسانية"، المنعقد بالمركز الجامعي أمين العقّال حاج موسى أق أخموك – تمنراست يومي 4 و5 مايو 2010.

2- إشكالية الموازنة بين حرية الاتصال ومقتضيات السيادة، مداخلة قدّمت خلال الملتقى الدولي حول موضوع " أخلاقيات الممارسة الإعلامية بين ضوابط القانون و واقع المهنة "، المنظم بمعهد العلوم القانونية و الإدارية بالمركز الجامعي – خميس مليانة يومي 26 و 27 أكتوبر 2010.

3- تكنولوجيا المعلومات دعامة أساسية للمدافعين عن حقوق الإنسان، مداخلة قدّمت خلال الملتقى الوطني الأول حول" الحقوق و الحريات الأساسية في عالم متغيّر"، المنعقد بجامعة خميس مليانة يومي 22 و 23 يناير 2013.

4- حماية الملكية الفكرية لاستخدامات الموارد الجينية "، مداخلة قدّمت خلال الملتقى الوطني حول موضوع " الملكية الفكرية بين مقتضيات العولمة و تحديات التنمية " ، المنعقد بكلية الحقوق و العلوم السياسية – جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية يومي 28 و 29 أبريل 2013.

5- مكانة التهيئة والتعمير في أعمال برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية " ، مداخلة ألقيت خلال الملتقى الدولي الثالث حول" التهيئة و التعمير "المنعقد بكلية الحقوق و العلوم السياسية – جامعة بشار يومي 13 و 14 نوفمبر 2013.

6- علاقة القانون الدولي الإنساني بقانون نزع السلاح، مداخلة قدمت خلال اليوم الدراسي حول " القانون الدولي الإنساني والنزاعات الدولية المسلحة" المنعقد بكلية الحقوق – جامعة خميس مليانة يوم 28 أبريل 2014.

7- آثار العنف الموجّه ضد المرأة، مداخلة قدمت خلال اليوم الدراسي حول " مناهضة العنف ضد المرأة " المنعقد بكلية الحقوق – جامعة الجزائر يوم 30 نوفمبر 2014.

8- الرقابة المصرفية على ضوء مبادئ بازل المنقّحة، مداخلة قدمت خلال اليوم الدراسي حول " الرقابة على أعمال البنوك ودورها في مواجهة العجز البنكي " المنعقد بكلية الحقوق – جامعة خميس مليانة يوم 28 أبريل 2015.

9- اعتماد استراتيجية النوع الاجتماعي في النهوض بالعمل الأهلي، مداخلة ألقيت خلال الملتقى الدولي الموسوم " المركز القانوني والسياسي للمرأة في التشريعات المغاربية في ظل التعديلات المستحدثة، المنعقد بكلية الحقوق و العلوم السياسية – جامعة جيجل يومي 19 و 20 أكتوبر 2015.

10- آليات تفعيل الجزاءات الذكيّة في إطار منظمة الأمم المتحدة، مداخلة قدّمت خلال الملتقى الدولي حول موضوع " من الجزاءات الدولية الشاملة إلى الجزاءات الدولية المستهدفة الذكية: أية فعالية؟ "، المنعقد بكلية الحقوق و العلوم السياسية – جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية يومي 22 و 23 نوفمبر 2015.

11- إصلاح نظام الجزاءات، مداخلة قدّمت خلال الملتقى الوطني حول موضوع " منظمة الأمم المتحدة : واقع وآفاق "، المنعقد بكلية الحقوق – جامعة الجزائر يومي 16 و 17 ديسمبر 2015.
12- آلية مواجهة الاختطاف الدولي للأطفال في إطار اتفاقية لاهاي لعام 1980، مداخلة قدمت خلال الملتقى الوطني حول " جريمة اختطاف الأطفال في الجزائر "، المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر، بسكرة يومي 11 و 12 أبريل 2016.

13- دور منظمة اليونسكو في تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات، ورقة بحثية قدمت خلال المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول حوار الحضارات والثقافات الذي نظمته جامعة الطّفيلة التقنية (المملكة الأردنية الهاشمية) في الفترة من 26 إلى 28 ابريل 2016.